

Distr.: General
23 August 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة التاسعة والثلاثون

1-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

سورينام

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



المحتويات

الصفحة

| | | | |
|----|-------|--------------------------------------------------------|----------|
| 3 | | مقدمة | - أولاً |
| 3 | | المنهجية والعملية التشارورية | - ثانياً |
| 3 | | وضع وتنفيذ التوصيات منذ الاستعراض الأخير | - ثالثاً |
| 3 | | قبول القواعد الدولية | |
| 4 | | التعاون مع هيئات المعاهدات | |
| 5 | | الإطار الدستوري والتشريعي | |
| 5 | | المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان | |
| 5 | | النتقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس | |
| 6 | | التدريب المهني في مجال حقوق الإنسان | |
| 6 | | المساواة وعدم التمييز | |
| 6 | | الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً | |
| 7 | | عقوبة الإعدام | |
| 7 | | ظروف الاحتجاز/قضاء الأحداث | |
| 8 | | حظر الرق والاتجار | |
| 9 | | العنف العائلي/النهوض بالمرأة | |
| 10 | | المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة | |
| 13 | | الأطفال: التعريف، المبادئ العامة، الحماية من الاستغلال | |
| 16 | | الأشخاص ذوو الإعاقة | |
| 16 | | الشعوب الأصلية | |
| 18 | | إقامة العدل والمحاكمة العادلة | |
| 19 | | الحق في مستوى معيشي لائق - عام | |
| 19 | | الفقر | |
| 20 | | الصحة | |
| 22 | | التعليم | |
| 24 | | النمو الاقتصادي، العمالة، العمل اللائق | |
| 24 | | حقوق الإنسان والنفايات السامة | |

أولاً- مقدمة

- 1- يُسّرّ سورينام أن تقدم تقريرها إلى الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- 2- ووفقاً لدستور جمهورية سورينام (S.B. 1987 no.116)، بصيغته المعدلة بموجب (S.B. 1992 no.38)، تلتزم الحكومة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها دون تمييز. وستواصل سورينام التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات حقوق الإنسان وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية في سعيها لضمان احترام حقوق وحريات جميع الموجودين داخل إقليمها.

ثانياً- المنهجية والعملية التشاورية

- 3- أعد هذا التقرير تحت رعاية وزارة العدل والشرطة وبالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية والأعمال التجارية الدولية والتعاون الدولي، وهيئة واترا الاستشارية لحقوق الإنسان، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية. وبعد شرح الأهداف لأصحاب المصلحة في اجتماعين، وُزع مشروع تقرير، تلته جولة ثانية من المشاورات نوقشت فيها التعليقات ذات الصلة. ويغطي هذا التقرير الفترة 2015-2020.

ثالثاً- وضع وتنفيذ التوصيات منذ الاستعراض الأخير

- 4- استعرضت حكومة جمهورية سورينام بعناية التوصيات الـ 148 التي تلقتها خلال الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها في عام 2016. وتعكس هذه الردود مساعي سورينام المستمرة، بالتشاور مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، من أجل حماية وضمان حقوق الإنسان لجميع الموجودين داخل أراضي الجمهورية وفي نطاق ولايتها.
- 5- وبعد قبول التوصيات، نفذت عدة وزارات التوصيات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وأنشأت الحكومة لجنة مؤلفة من ممثلين حكوميين وغير حكوميين، للتحضير للجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل ومتابعتها. وترد في هذا التقرير نتائج عمل اللجنة. ويتناول هذا التقرير التوصيات حسب الموضوع.

قبول القواعد الدولية

- 6- سيُنظر في التصديق على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بعد الموافقة على إلغاء عقوبة الإعدام في قانون العقوبات العسكري.
- 7- وقد بات التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في مرحلة الموافقة النهائية، أي موافقة البرلمان، الذي قد يقرر الانضمام إلى هذه المعاهدة إما ضمناً أو صراحة.
- 8- وفي عام 2002، صدقت سورينام على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وشرعت في عملية التصديق؛ ويتعين استكمال عملية التصديق بتقديم الإعلان الإلزامي إلى الوديع بموجب الفقرة 2 من المادة 3 من البروتوكول الاختياري المذكور أعلاه، الذي يتضمن الحد الأدنى للسن التي يسمح عندها بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية ووصفاً للضمانات

التي اعتمدها لمنع فرض هذا التجنيد جبراً أو قسراً. وشرعت الحكومة الحالية في اتخاذ خطوات نحو وضع الصيغة النهائية لعملية التصديق المذكورة أعلاه في عام 2021.

9- وتتص المادة 9 من قانون الخدمة العسكرية الإلزامية (G.B. 1970 no. 98)، بصيغته المعدلة بموجب (G.B. 1975 no. 75) على أنه ما لم ينص القانون على غير ذلك، يُلزم جميع الذكور، الذين يحملون الجنسية السورينامية ويقومون في سورينام وتتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، بالخدمة في القوات المسلحة. ووفقاً لهذا القانون، تمتثل سورينام للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

10- ويتطلب التصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها إجراء مزيد من المشاورات الوطنية وإدخال مزيد من التعديلات على التشريعات والسياسات الوطنية من أجل الامتثال للالتزامات الواردة في هذا الصك.

11- وأصبحت سورينام طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في 15 آذار/مارس 1984.

12- وانضمت سورينام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 29 آذار/مارس 2017.

13- وتمتثل سورينام للالتزامات المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، على النحو التالي:

(أ) الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة الفرعية 1 من المادة 5 من الجزء الأول من قانون العقوبات (G.B.1911 no.1، بصيغته المعدلة بموجب (S.B. 2020 no. 42):

(ب) وينطبق قانون العقوبات السورينامي على أي سورينامي يرتكب خارج سورينام:

1' أي من الجرائم المبينة في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني، وفي المواد 334 و334أ و334ب و258 و279 و288 و332 و333 وكذلك - فيما يتعلق بإقامة العدل في المحكمة الجنائية الدولية على النحو المشار إليه في الفقرة الفرعية أولاً من المادة 70 من نظام روما الأساسي المؤرخ 17 تموز/يوليه 1998، المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية - في المواد 229-232 و241 و252 و259أ و345 و425؛

2' أي مخالفة يعتبرها القانون الجنائي السورينامي جريمة يُعاقب عليها بموجب قانون البلد الذي ارتكبت فيه؛

3' أي من الجرائم المذكورة في المواد 292-305 والمادة 339، ما دامت الجريمة ارتكبت ضد شخص لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره بعد؛

4' أي من الجرائم المبينة في المادتين 292 و293، ما دامت الوقائع تندرج تحت الوصف الوارد في المادتين 2 و10 من اتفاقية بودابست الدولية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية المؤرخة 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2001؛

5' أي جريمة إرهابية أو أي جريمة ترتكب تحضيراً أو تسهياً لجريمة إرهابية.

التعاون مع هيئات المعاهدات

14- ستواصل سورينام بذل كل الجهود للوفاء بالتزاماتها الإبلاغية المتعلقة بصكوك حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

15- وشرعت الحكومة المنتخبة حديثاً في اتخاذ خطوات أخرى نحو تجميع وتقديم التقرير الوطني الدوري إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

16- وفي الفترة 2016-2019، واصلت سورينام تعاونها مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من خلال العديد من أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك:

دورات تدريبية وحلقات عمل لبناء القدرات بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة القطري، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بالمعاهدات التالية: اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الإطار الدستوري والتشريعي

17- أدرجت جمهورية سورينام بالفعل معظم حقوق الإنسان المكرسة في الاتفاقيات التي هي طرف فيها، في تشريعاتها وستواصل القيام بذلك عند الاقتضاء. غير أن الحكومة تدرك أن الأحكام القانونية لا تكفي لوحدها وفي حد ذاتها في وقف الممارسات الفعلية في هذا الصدد و/أو في التوصل إلى إجراءات قانونية فعالة.

18- وفي 30 آب/أغسطس 2019، اعتمد البرلمان قانون إنشاء المحكمة الدستورية (S.B. 2019 no. 118) الذي دخل حيز التنفيذ في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد نُفذ هذا القانون في 14 كانون الثاني/يناير 2020 (S.B. 2020 no. 12). وهذه المحكمة محايدة ومستقلة كما هو الحال في جميع محاكم البلاد. وفي 7 أيار/مايو 2020، أدى رئيس المحكمة ونائبه والأعضاء المناوبون اليمين الدستورية. وفقاً لأحكام القانون المذكور أعلاه، تتألف المحكمة الدستورية من خمسة أعضاء متفرغين وثلاثة أعضاء مناوبين، وجميعهم يتمتعون بالمؤهلات المناسبة. والمحكمة مكلفة بمراجعة القوانين ذات الطابع المتناقض مع الدستور أو مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وتتمتع أيضاً بسلطة مراجعة قرارات الهيئات الحكومية المطعون فيها واتخاذ قرار بشأنها على أساس عدم التوافق مع الحقوق والحريات الأساسية.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

19- حكومة سورينام المنتخبة حديثاً ملتزمة بإنشاء وتشغيل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، وقد شرعت في اتخاذ خطوات في هذا الصدد. وسيعين أيضاً أمين مظالم عام يكون مرتبطاً بهذا المعهد. وسيقسم مكتب أمين المظالم إلى شعبتين، إحداهما للأطفال والأخرى للبالغين.

التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس

20- يجري إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الوطنية منذ عشر سنوات. وتعد وزارة التعليم والعلوم والثقافة الكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية، أي الصف الرابع إلى الصف السادس (10-12 سنة)، ولا سيما في مجال التاريخ. ولا يزال قسم المناهج الدراسية يعمل على تطوير مواد دراسية جديدة للمستويات العليا تتضمن قضايا حقوق الإنسان.

21- وترتبط سياسة وزارة التعليم والعلوم والثقافة أيضاً بالاتفاقيات، لكن ترجمة هذه السياسات غير واضحة تماماً في مجال التعليم. وتتضمن مادة "توجيهات تتعلق بك وبالعالم" مواضيع مثل حقوق الإنسان، كما أن مواد "الدراسات الاجتماعية والقانون" تشدد أيضاً على هذه الحقوق. وهناك أيضاً مشاريع تتماشى مع معاهدات محددة.

التدريب المهني في مجال حقوق الإنسان

22- تبذل الحكومة جهوداً متواصلة لتكثيف سياساتها مع معايير حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نظمت الحكومة أيضاً عدداً من الدورات التدريبية لأصحاب المصلحة المعنيين، مثل المسؤولين الحكوميين وموظفي الإصلاحات والشرطة والمدعين العامين والقضاة، لزيادة الوعي وتعزيز المهارات اللازمة لتطبيق قضايا حقوق الإنسان في الممارسة العملية.

23- ويدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مناهج تدريب موظفي إنفاذ القانون. وفي هذا السياق، نظم برنامج سورينام للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية حلقات دراسية لتحديد التمييز والعنف ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية.

المساواة وعدم التمييز

24- إن مبدأ عدم التمييز هو مبدأ راسخ في الدستور. وهناك أيضاً أحكام في عدة قوانين أخرى تحظر التمييز كما هو الحال في قانون العقوبات لجمهورية سورينام، وعلى وجه التحديد المواد 126أ، 175، 176أ، 176ب، 176ج و500أ.

25- وقدمت حكومة سورينام (وزارة العمل وفرص العمل وشؤون الشباب) مشروع قانون المساواة في المعاملة في العمل إلى الجمعية الوطنية (البرلمان) في عام 2019. ويحظر مشروع القانون هذا، في جملة أمور، التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، كما يحظر التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية في سوق العمل وفي شؤون العمل ذات الصلة.

الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً

26- وفي عام 2000، فرض مكتب المدعين العامين العمل بقانون التقادم في القضية المتعلقة بما يسمى "قضية جريمة 8 كانون الأول/ديسمبر 1982".

27- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2007، بدأت المحاكمة فيما يسمى "قضية جريمة 8 كانون الأول/ديسمبر 1982" ضد ديزيري ديلاو بوتيرسي، القائد السابق للقوات المسلحة، و24 متهماً آخرين. وقد توقفت المحاكمة عدة مرات، ثم توقفت بسبب قانون العفو لعام 1989 (S.B. 1992 no. 68)، بصيغته المعدلة (S.B. 2012 no. 49). وفي عام 2016، اعتبرت محكمة العدل العليا أن هذا القانون يتعارض مع الدستور، مما أدى في نهاية المطاف إلى إعادة بدء المحاكمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، صدرت أحكام سجن تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة. وبُزئ عدد من المتهمين. وأدين السيد بوتيرسي، الذي كان آنذاك رئيساً لجمهورية سورينام، وحكم عليه غيابياً بالسجن لمدة عشرين عاماً. ولم تأمر المحكمة بسجنه، وهو يستأنف الحكم حالياً أمام المحكمة العسكرية.

28- وثبت أن تنفيذ حكم موبوانا المتعلق بمقاضاة الجناة المزعومين من قبل مكتب المدعي العام كان صعباً في الفترة 2012-2020. ولم يتمكن مكتب المدعي العام من إجراء مقابلات مع الشهود في إطار التحقيق الأولي لدى بدء إجراءات الملاحقة القضائية وفقاً للمادة 172 من قانون الإجراءات الجنائية (S.B. 1977 no. 94)، بصيغته المعدلة (S.B. 2008 no. 21)، لأن أياً من الشهود لم يتقدم للإدلاء بشهادته. غير أن الالتزام بالتحقيق في القضية ومقاضاة ومعاقبة من تثبتت مسؤوليته سيظل قائماً إلى أن يحصل أقرب الأقرباء على الترضية.

عقوبة الإعدام

- 29- في عام 2015، أُلغيت عقوبة الإعدام باعتماد قانون العقوبات المعدل ودخوله حيز النفاذ. ولم يكن هذا هو الحال في قانون العقوبات العسكري.
- 30- وفي 21 نيسان/أبريل 2021، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون تعديل قانون العقوبات العسكري (G.B. 1975 no. 173) والمذكرة التفسيرية المرفقة به. وقُدّم مشروع القانون الآن إلى مجلس الدولة، وسيُعرض على البرلمان بعد الموافقة عليه.

ظروف الاحتجاز/قضاء الأحداث

- 31- هناك ثلاثة سجون في جميع أنحاء البلد: سجن في باراماريبو، وسجن في مقاطعة وانیکا، وسجن في مقاطعة نيكيري. ويوجد مركز احتجاز واحد (مركز الحبس الاحتياطي) في مقاطعة وانیکا. وهناك وحدة شرطة مخصصة لمراقبة جميع مراكز الاحتجاز. في نهاية عام 2019، أُعيد تأهيل بعض مراكز الاحتجاز في باراماريبو جزئياً. ومعظم مراكز الاحتجاز في حالة جيدة في الوقت الراهن. وتضم هذه المراكز أكبر عدد من المحتجزين، لأن الجزء الأكبر من السكان المحتجزين يقيمون في باراماريبو.
- 32- ويُفصل الأطفال القصر المودعون في الحبس الاحتياطي عن الكبار؛ ويوجد هؤلاء القصر في مركز "أوبا دولي". أما في السجن فيفصل القصر عن البالغين فيما يتعلق بالذكر. كما يوجد مركزان لاحتجاز الشباب:

- (أ) مركز الحبس الاحتياطي للشباب؛ "أوبا دولي"؛
- (ب) مرفق احتجاز الشباب.

- 33- أما مرفق "أوبا دولي"، وهو مرفق احتجاز قبل المحاكمة، فهو يوفر للقصر المأوى المناسب والسكن والتعليم والإرشاد التربوي للمحتجزين الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 12/17 و18 عاماً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هناك بعض التحديات فيما يتعلق بعزل النساء والقصر في مرافق السجون. فالنساء والفتيات يُحتجزن في نفس المرفق. وعند صدور حكم إدانة بحق القاصرات، يُنقلن إلى مرفق احتجاز الشباب. ويقع هذا المرفق داخل جدران سجن سانتو بوما للبالغين، مما يعني أن الاحتكاك بين الأحداث والبالغين ليس أمراً مستبعداً. ومن أجل تحسين الظروف، أنشأت وزارة العدل والشرطة مركز إصلاح الشباب لتوفير إقامة مناسبة للأحداث، تلبي المتطلبات وفقاً للمعاهدات والقوانين واللوائح الوطنية المصدق عليها. ومن خلال بناء مرفق سجن آخر، يمكن فصل الفتيات عن النساء، وهي إحدى الخطط المستقبلية. وفيما يتعلق بعدد المحتجزين في الفترة من 2015 إلى 2020، (انظر المرفق 1).

- 34- ويجري حالياً تشييد واستكمال مركز إصلاح الشباب. وافتتحت مدرسة في مركز إصلاح الشباب في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وشُيِّدت المدرسة وأُنشئت بالتعاون بين وزارة العدل والشرطة، ووزارة التعليم والعلوم والثقافة، ومجتمع الأعمال في سورينام، واليونيسيف. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، تبرع الدوري الهولندي لكرة القدم وشركاء محليون بتمويل إقامة ملعب رياضي صغير.

- 35- ولم يُنقل الأحداث بعد إلى مركز إصلاح الشباب لأن بناء وتجديد مختلف الوحدات السكنية ما زال مستمراً. ولتقلي التعليم، يُنقل الأحداث يومياً من مرفق احتجاز الشباب إلى مركز إصلاح الشباب.

حظر الرق والاتجار

36- في عام 2015، عمدت الدولة إلى مراجعة المواد المتعلقة بالاتجار بالأشخاص من قانون العقوبات. ويتماشى القانون المنقح مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك بروتوكول منع وقوع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

37- وبهذا التعديل، يتمتع كلا الجنسين بالحماية من الاتجار، وقد مُدّدت فترة العقوبة، لا سيما عندما يكون الضحايا دون السن القانونية. وبالإضافة إلى الاستغلال الجنسي، يتضمن القانون أغراضاً أخرى للاتجار، مثل العمل أو الخدمات، أو الرق، أو ممارسات مماثلة للعبودية واستئصال الأعضاء.

38- والعقوبة القصوى للمتجرين داخل سورينام وخارجها هي السجن المؤبد وفقاً لقانون العقوبات المنقح. وهذه العقوبة صارمة بما فيه الكفاية فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي، وتتناسب مع العقوبات المقررة لجرائم خطيرة أخرى، مثل الاغتصاب. وتجرم المادة 334 من قانون العقوبات الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والاتجار باليد العاملة، وتفرض عقوبات تصل إلى السجن تسع سنوات وغرامة قدرها 100 000 دولار سورينامي عن الجرائم التي تطال ضحية بلغ السادسة عشرة أو تجاوزها، وتصل إلى السجن لمدة 12 سنة وغرامة قدرها 100 000 دولار سورينامي للضحايا الذين تقل أعمارهم عن السادسة عشرة.

39- وفي قوة الشرطة، توجد وحدة شرطة لمكافحة الاتجار مسؤولة عن التحقيق في هذه الجرائم.

40- وفي عام 2019، جددت حكومة سورينام ولاية الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص لمدة ثلاث سنوات، وأطلقت خطة عمل وطنية لمنع الاتجار بالأشخاص والتصدي له تركز إلى الدعامات التالية: الوقاية، والحماية، والملاحقة القضائية، والشراكة، والسياسة العامة.

41- ووفقاً لخطة عمل 2019 المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، اضطلع، حتى الآن، بجملة أنشطة بينها الأنشطة التالية:

(أ) نُظِم مؤتمر بشأن الاتجار بالأشخاص بمشاركة سفارات وأصحاب مصلحة آخرين. وعلى الصعيد الدولي والإقليمي، هناك خطط ثنائية لتوسيع التعاون في مجال مكافحة الاتجار بين سورينام ودول أخرى؛

(ب) وتتواصل حملة التوعية الإعلامية الواسعة النطاق، وهي تشمل، في جملة أمور، المسائل التالية:

- 1' بث فقرات إعلامية عن هذا الموضوع في الإذاعة والتلفزيون؛
- 2' بث مشاهد كوميدية/برامج وثائقية ترفيهية سجلت خصيصاً لأغراض التوعية، على قنوات تلفزيونية مختلفة؛
- 3' وضع لافتات إعلانية في مواقع تصنف على أنها مناطق خطر، لأن العديد من الأجانب يقيمون فيها؛
- 4' وضع ملصقات عن الاتجار بالبشر في جميع مراكز الشرطة والمراكز الحدودية (البينا ونيكيري) ومطار يوهان أدولف بينغل؛
- 5' تنفيذ برامج توعية بشأن الاتجار بالبشر لفائدة شعب المارون ونساء وفتيات المناطق الداخلية؛
- 6' تدريب ما مجموعه 325 شرطياً من مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلد، بينهم طبيب واحد وعاملان صحيان و10 من أفراد الشرطة العسكرية من نيكيري.

- (ج) إطلاق خط ساخن جديد للإبلاغ عن حالات الاتجار يعمل على مدار الساعة. وجرى تقييم للخط الساخن الذي يحمل الرقم 155، وسيوضع بروتوكول خاص به؛
- (د) فيما يتعلق بوحدة مكافحة الاتجار بالبشر في قوة شرطة سورينام، يوجد بروتوكول خاص بتدابير التصدي الأولى في حالات الاتجار بالبشر، الأمر الذي يستتبع جملة أمور بينها ما يلي:
- 1' تقديم رعاية خاصة للقصر وللضحايا الأجانب الذين يتعرضون للأذى، غالباً على يد عشاق نساء يقمن بعلاقات مع هؤلاء الأجانب؛
- 2' تقديم المشورة وغيرها من الخدمات لضحايا الاتجار بالأشخاص بالتعاون مع معهد الطب النفسي في البلد؛
- 3' إقامة مأوى محايد جنسانياً يؤمن حماية على مدار الساعة.

42- ولجعل العمال المهاجرين أكثر قدرة على مواجهة الاستغلال، بلغت وزارة العمل مرحلة متقدمة في إعداد دورات إلزامية للعمال المهاجرين الذين يدخلون سوق العمل تركز على اللغة وحقوق العمال وواجباتهم (بما في ذلك الاتجار بالأشخاص واستغلال العمال) وعلى نظام الحماية والرقابة في سورينام. ويستند هذا البرنامج التدريبي على شهادة المرسوم الوزاري للغة والمهارات المجتمعية الأخرى (S.B. 2020 no. 205).

العنف العائلي/النهوض بالمرأة

- 43- واصلت الدولة اتخاذ تدابير فعالة لضمان التنفيذ الفعال لقانون مكافحة العنف العائلي لعام 2009، ومن بينها على سبيل المثال:
- (أ) منذ عام 2015، يعترف القانون الجنائي بالعنف الجنسي/الاغتصاب داخل إطار الزواج ويعاقب عليه؛
- (ب) في حزيران/يونيه 2017، أنشئ المجلس الوطني بشأن العنف العائلي بولاية مدتها 3 سنوات لتقييم خطة السياسة الوطنية للنهج الهيكلي للتصدي للعنف الأسري 2014-2017. ومُددت ولاية المجلس إلى 15 آذار/مارس 2022 لاستكمال جملة أمور بينها تحديث الخطة. ويضم المجلس الوطني بشأن العنف العائلي ممثلين حكوميين وغير حكوميين؛
- (ج) في عام 2018، اضطلع المجلس بالأنشطة التالية:
- 1' أجرى تدريباً على استمارة التسجيل الموحدة للعنف العائلي كمشروع تجريبي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز حقوق المرأة. وتمثل الهدف من المشروع التجريبي في قياس فعالية استمارة التسجيل وتحديد العقبات. وشاركت في المشروع التجريبي 12 وكالة. وقُيِّم المشروع التجريبي في 3 كانون الأول/ديسمبر 2018. واعتمد النموذج الموحد لتسجيل العنف العائلي ويجري الآن تنفيذه؛
- 2' في تشرين الأول/أكتوبر 2019، عُقدت جلسة إعلامية عن العنف العائلي لموظفي الخط الساخن في باراماريبو-ساوث ومندوب من فيلق الشرطة؛
- 3' في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أُطلق تقرير صحة المرأة. وأعدَّ التقرير مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وأسهم المجلس الوطني بشأن العنف العائلي في هذه العملية؛
- 4' تشمل الأنشطة التي نفذت بين عامي 2015 و2020 أنشطة توعية الجمهور بشأن نوع الجنس وأنشطة توعية بالعنف العائلي لموظفي التواصل والكهنة وللشباب من مختلف الطوائف الدينية وموظفي الخدمة المدنية والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى والمنظمات المجتمعية؛

5' عين وزير الداخلية طلاب جامعة أنطون دي كوم في سورينام، الذين شاركوا في التدريب الخاص بالعنف العائلي في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 سفراء نوايا حسنة بشأن العنف العائلي؛

6' منذ انتشار جائحة كوفيد-19، أولي اهتمام خاص للعنف العائلي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تنفيذ مشروع "أنشطة مكافحة العنف الجنساني استجابة لتدابير مكافحة كوفيد-19".

• وبدأ هذا المشروع في حزيران/يونيه 2020، وهو جهد مشترك بين وزارتي الداخلية والعدل والشرطة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويقوم مركز حقوق المرأة بتنفيذه.

(د) عين جهاز القضاء عدداً من القضاة لمعالجة طلبات الطعن في أوامر عدم التعرض في قضايا العنف العائلي، إلى جانب واجباتهم العادية؛

(هـ) هناك أيضاً برامج خاصة بالجناة. ويقدم علماء النفس والزعماء الدينيون والمنظمات غير الحكومية، مثل مؤسسة أوقفوا العنف ضد المرأة، المساعدة النفسية. وتُقدّم في السجون أيضاً المشورة إلى مرتكبي جميع أشكال العنف - بما في ذلك العنف العائلي. وتُجمع بيانات البرامج المختلفة بانتظام ويجري تقييمها.

44- ولا يوجد حالياً سوى مأوى حكومي واحد للإناث ضحايا العنف العائلي وأطفالهن حتى سن 12 عاماً.

45- وتُعيّم الخدمات التي يوفرها المأوى بانتظام من أجل تحسينها. وهناك مكتبان حكوميان لمساعدة الضحايا (أحدهما في مقاطعة باراماريبو وآخر في مقاطعة نيكيري).

46- وهناك أيضاً مأوى تديره منظمة غير حكومية تدعى " Stichting Tehuis voor Vrouwen in Crisis Situaties"، يتيح مكاناً آمناً مؤقتاً للنساء والأطفال الذين يواجهون أزمات.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

47- تواصل جمهورية سورينام تعزيز تمكين المرأة من خلال أنشطة مختلفة.

48- وخلال الفترة 2016-2020، وكمتابعة لتدريب المدربين من قبل مركز حقوق المرأة (وهو مشروع نظّمته وزارة الداخلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، قدمت وزارة الداخلية التدريب على القضايا الجنسانية وحقوق المرأة والعنف وغيرها من القضايا المتعلقة بنوع الجنس.

49- ومنذ عام 2016، تمثل القضايا الجنسانية أحد المواضيع المدرجة في مناهج الدورات السنوية لموظفي الخدمة المدنية.

50- وأنشئ منبر جنساني في مقاطعة نيكيري في شباط/فبراير 2019. وهذا المنبر هيكل للتعاون والتشاور يعالج فيه أصحاب المصلحة (المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأفراد) المسائل الجنسانية في المقاطعة للمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات.

51- وتُنذت أنشطة مختلفة للقضاء على التحيزات والقوالب النمطية الجنسانية فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات الرجال والنساء في الأسرة والمجتمع.

52- وعالجت حكومة سورينام الثغرات التشريعية المتصلة بحقوق المرأة واتخذت إجراءات ملموسة للقضاء على التمييز ضد المرأة وتطبيق مبدأ عدم التمييز وتحسين حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، على النحو التالي:

53- صدقت سورينام على الاتفاقيتين الأساسيتين التاليتين لمنظمة العمل الدولية:

(أ) الاتفاقية المتعلقة بمساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية (رقم 100)؛ و

(ب) اتفاقية التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة) (رقم 111) في كانون الثاني/يناير 2017.

54- وأسفر التصديق على الاتفاقيتين عن إدراج مبدأ عدم التمييز في عدة قوانين عمل سنت في الفترة المشمولة بالتقرير، مثل:

(أ) قانون حرية الجمعيات (S.B. 2016 no. 151)⁽¹⁾؛

(ب) قانون اتفاقات المفاوضة الجماعية (S.B. 2016 no. 152)⁽²⁾؛

(ج) قانون وكالات الاستخدام الخاصة (S.B. 2017 no. 42)⁽³⁾؛ و

(د) قانون تبادل العمالة لعام 2017 (S.B. 2017 no. 67)⁽⁴⁾.

55- ويستند القانونان الأخيران أيضاً إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة (رقم 181) التي صدقت عليها سورينام.

56- وأدرج مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة في التشريع المتعلق بعمال الوكالات المؤقتين (قانون وكالات الاستخدام الخاصة الذي يستند إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة (رقم 100)).

57- وفي 11 نيسان/أبريل 2019، أدرج مبدأ عدم التمييز في قانون حماية العمالة بشأن الوالدية/الأسر الذي اعتمد في البرلمان ودخل حيز التنفيذ في 18 حزيران/يونيه 2019 (S.B. 2019 no. 64)⁽⁵⁾. وتعززت مشاركة المرأة في سوق العمل عن طريق اعتماد إجازة الأمومة الإلزامية (16 أسبوعاً) والإجازة الوالدية (8 أيام)، وحماية العمالة المتصلة بإجازة الأمومة والأبوة وظروف عمل الحوامل والمرضعات. ومن أجل تحقيق المزيد من التوازن بين العمل والحياة في عالم العمل، الأمر الذي يمكن أن يفيد النساء اللاتي يملن إلى قبول مسؤوليات أسرية أكثر تحديداً نسبياً، قدمت حكومة سورينام مشروع قانون وقت العمل⁽⁶⁾ إلى الجمعية الوطنية في عام 2019.

58- ولتعزيز ظروف العمل الآمنة ومنع التمييز في مكان العمل، قُدم مشروعاً قانونين إلى البرلمان في عام 2019 وهما:

(أ) مشروع قانون المساواة في المعاملة في مجال الاستخدام⁽⁷⁾؛ و

(ب) مشروع قانون العنف والتحرش الجنسي في مكان العمل⁽⁸⁾.

59- وفي عام 2018، وافق البرلمان على قانون بطاقات الهوية لعام 2018 (S.B. 2019 no. 16). ويتضمن هذا القانون قواعد تحديد هوية المواطنين، وتصنيع بطاقات الهوية وإصدارها وسحبها. ومع دخول هذا القانون حيز النفاذ، ألغي قانون الهوية الصادر في 3 تموز/يوليه 1974 (G.B. 1974 no. 35)، بصيغته المعدلة آخر مرة بموجب القانون (S.B. 2002 no. 19) واللائحة التنفيذية القائمة على هذا القانون. وسُحب المرفق الأول لقانون الهوية (S.B. 1976 no. 10). وفي عام 2018، أنشئ فريق عامل لتتقيح الأحكام التمييزية في قانون الموظفين (G.B. 1962 no. 195)، بصيغته المعدلة بموجب القانون (S.B. 1987 no. 93).

- 60- ولزيادة الوعي بتكافؤ الفرص والمسؤوليات بين الرجل والمرأة، من أجل القضاء على التمييز الجنساني، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة تمثيل المرأة في مواقع المسؤولية، اضطلعت الدولة بجملة أنشطة بينها ما يلي:
- 61- وفي عام 2016، نفذ مكتب الشؤون الجنسانية أنشطة توعوية مختلفة بشأن اليوم الدولي للطفلة.
- 62- وتحدد وثيقة سياسة الرؤية الجنسانية للفترة 2021-2035 الحوكمة وصنع القرارات والحياة الخاصة والعامة من ضمن سبع مجالات ذات أولوية.
- 63- وتتضمن وثيقة سياسة الرؤية الجنسانية أهدافاً طويلة الأجل يتعين تحقيقها في غضون خمس إلى خمس عشرة سنة.
- 64- ولا يوجد في سورينام نظام حصص قانوني لجهاز صنع القرارات السياسية، ولا سيما الجمعية الوطنية. وأشار إلى إمكانية اعتماد نظام حصص كوسيلة لزيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار. ومع ذلك، لا تزال هناك آراء متباينة بشأن تحديد الحصص القانونية من التعيينات على سبيل المثال.
- 65- ونفذت حملات ومشاريع مختلفة لتشجيع وزيادة مشاركة المرأة في الهياكل السياسية. ونفذت هذه الأنشطة بشكل رئيسي منظمات غير حكومية ومنظمات نسائية، وكان ذلك قبل الانتخابات العامة عامي 2015 و2020. ونفذت مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالمرأة في العملية الديمقراطية، بينها الأنشطة التالية:
- (أ) مشروع "زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار لعام 2015"؛
- (ب) حملة "OokZij" التي أطلقتها STAS International (2014-2015)؛
- (ج) بعد انتخابات أيار/مايو 2015، قام مكتب الشؤون الجنسانية أيضاً بجمع وتحليل بيانات عن المشاركة السياسية للمرأة، بما في المناصب التي تُشغل بالتعيين أو الانتخاب.
- 66- وفي إطار التحضير لانتخابات عام 2020، رُب موظفو وزارة الداخلية في الفترة 2016-2017 على مختلف العمليات الانتخابية. ممول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المشروع المعنون "التدريب المؤسسي لتعزيز تنظيم الانتخابات".
- 67- وُحدت الأنشطة المتعلقة بإدارة المجالات المواضيعية واتخاذ القرارات في خطة العمل الجنسانية 2019-2020، وهي أنشطة تهدف إلى جملة أمور بينها تحقيق زيادة التوازن بين الجنسين في صفوف موظفي الهياكل الانتخابية، وإنهاء الوعي بأهمية المشاركة المتساوية للرجال والنساء في الأحزاب السياسية والمجتمع السورينامي ككل، فضلاً عن إقامة مراكز اقتراع مراعية للاعتبارات الجنسانية. غير أنه نظراً لنقص الموارد المالية وتدبير كوفيد-19، لم يتسنى تنفيذ بعض هذه الأنشطة، لكن جرى تنفيذ الأنشطة التالية:
- نفذت المنظمة غير الحكومية STAS International حملة توعية بعنوان "التوازن في عام 2020"، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسفارة الهولندية، بهدف تحقيق التوازن (بين الرجال والنساء وبين المرشحين الشباب والمرشحين من كبار السن) في قوائم المرشحين للانتخابات العامة التي جرت في 25 أيار/مايو 2020. وكانت المناظرات التلفزيونية المباشرة مع المنظمات السياسية جزءاً من حملة التوعية هذه.
- 68- وبناء على طلب من مكتب الشؤون الجنسانية، أصدرت الأمانة العامة للانتخابات التابعة لوزارة الداخلية إحصاءات عن المرشحين والناخبين مصنفة بحسب الجنس والعمر والمقاطعة/المنتجع.
- 69- وأجرى مكتب الشؤون الجنسانية، عقب الانتخابات، تحليلاً جنسانياً للوثائق وغيرها من المواد التي أعدت تحضيراً للانتخابات العامة في أيار/مايو 2020 مثل المواد التعليمية، والتقارير النهائي عن الانتخابات العامة، وما إلى ذلك.

70- وتُتخذ التدابير التالية لضمان المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة في جميع المجالات، ولا سيما تمثيل المرأة والقضاء على التمييز بين الجنسين في سوق العمل:

(أ) إنشاء نظام معلومات سوق العمل، الذي بدأ العمل به؛

(ب) تحديث قانون تسجيل العمال.

71- واضطلعت جمهورية سورينام بالأنشطة التالية لتنفيذ برامج موجهة نحو تحقيق النتائج لتمكين المرأة من المشاركة في القوة العاملة:

(أ) وقَّعت وزارة الشؤون الاقتصادية وريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي (وزارة التجارة والصناعة والسياحة السابقة)، وبنك الادخار والائتمان التعاوني غودو، اتفاقية تعاون في شباط/فبراير 2019 لتحسين ريادة الأعمال في سورينام؛

(ب) اتفقت مؤسسات تابعة لوزارة العمل وفرص العمل وشؤون الشباب (وزارة العمل سابقاً)، هي مؤسسة الأعمال الإنتاجية ومعهد التدريب المهني، ومجلس التعاونيات، وبنك الأمانة على شراكة بين القطاعين العام والخاص ووقعت مذكرة تفاهم في نيسان/أبريل 2019 لتحفيز ريادة الأعمال الصغيرة والبالغة الصغر.

(ج) تمثل التعاونية الزراعية "Wi Uma fu Sranan" أول تعاونية زراعية نسائية في سورينام وقد أُطلقت في شباط/فبراير 2016. وهي تتألف من حوالي 40 امرأة من نساء المارون. وتهدف هذه التعاونية إلى المشاركة في تنمية المناطق الداخلية من سورينام عن طريق زيادة فرص عمل نساء المارون، وهي ناشطة في مقاطعات بروكوبوندو وساراماكا وبارا ووانيكيا؛

(د) أنشئت أسواق تتكون فيها غالبية البائعين من رائدات أعمال، ومن بين هذه الأسواق: سوق الحرف اليدوية "ووتركانت"، لبيع منتجات الحرف اليدوية التي تصنعها أساساً نساء المارون ونساء الشعوب الأصلية، و"سوق كواكوي" الذي تباع فيها نساء المارون أساساً ما ينتجته من فواكه وخضروات للمجتمع المحلي؛

(هـ) تتفد وزارة الزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك مشروع سورينام للوصول إلى الأسواق الزراعية وهو مشروع يمتد لأربع سنوات ويهدف إلى تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في سورينام من خلال إنتاج أكثر تنافسية وأماناً وإلى تحسين فرص الوصول إلى سوق الصادرات.

الأطفال: التعريف، المبادئ العامة، الحماية من الاستغلال

72- تواصل الدولة تكثيف جهودها لحماية حقوق الطفل. وقامت، من جملة هذه الجهود بالتحقيق في حالات الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي، وملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي بموجب قانون الاتجار وحماية الأطفال الضحايا.

73- وعززت الحكومة حماية الأطفال بوجه عام، ولا سيما حمايتهم من الاعتداء الجنسي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وعُدل قانون العقوبات في هذا السياق لمنع نشر وعرض الصور الصادمة. ويتناول قانون العقوبات المعدل أيضاً مسألة توزيع الأخبار الزائفة وفتح الحسابات الزائفة.

74- وعلاوة على ذلك، لا بد من تعديل قانون العقوبات لضمان جملة أمور بينها حماية الشباب من عمليات "الاستمالة". ويتعلق ذلك بسلوكيات تُرتكب فيها أفعال تهدف إلى الاعتداء الجنسي على الأطفال.

75- وقد عرّف الاعتداء الجنسي على القصر (وهم، بعد التعديل، الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة) الذي يتخذ شكلاً من أشكال التخويف الجنسي بأنه جريمة جنائية، كما وسع تعريف التحرش الجنسي⁽⁹⁾.

- 76- وتلتزم سورينام بالقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بحلول عام 2030 بما يتماشى مع الهدف 5-3 من أهداف التنمية المستدامة.
- 77- وذكرت المادة 82 من القانون المدني أن الحد الأدنى لسن الزواج هو 17 سنة للفتيان و15 سنة للفتيات. ولا يزال مكتب السجل المدني في سورينام يسجل زيجات من الفئة العمرية 15-19 سنة. غير أن السلطات الرسمية مثل مكتب المدعي العام أو وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان لم تسجل أي حالات زواج قسري.
- 78- وأسفرت المشاورات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية عن تعديل قانون زواج الأطفال في مشروع القانون المدني المنقح. ونتيجة لذلك، رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 سنة للفتيان والفتيات على حد سواء.
- 79- ويجري تحديث منتجين تشريعيين هما: مشروع قانون أمين مظالم الأطفال ومشروع قانون كفالة الأطفال، قبل اعتماد البرلمان لهما.
- 80- وفي عام 2018، أعيد تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بالقضاء على عمل الأطفال. وبناء على ذلك، دخلت خطة عمل وطنية لمنع عمل الأطفال والحد منه للفترة 2019-2024 حيز التنفيذ.
- 81- وللقضاء على عمل الأطفال ومواءمة قانون العمل السورينامي المتعلق بعمل الأطفال مع معايير منظمة العمل الدولية (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 ورقم 182)، اعتمد قانون عمل الأطفال والشباب عام 2018 (S.B. 2018 no. 76)⁽¹⁰⁾.
- 82- وتشارك وزارة العمل وفرص العمل وشؤون الشباب في نظام الإحالة، الذي تديره وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان، وذلك في إطار شبكة حماية الطفل (Het Integraal Kinderbeschermingsnetwerk) "IK BeN". ويمثل عمل الأطفال أحد جوانب نظام الإحالة هذا.
- 83- وفي هذا السياق، اختارت وزارة العمل الباعة المتجولين الذين يبيعون الفاكهة في باراماريبو (جنوب) للمشاركة في نظام الإحالة المذكور أعلاه فيما يتعلق بالبحث والمساعدة المنزلية استناداً إلى قانون عمل الأطفال. وسيتم نظام الإحالة في عام 2021.
- 84- وفي كانون الثاني/يناير 2019، أُطلق تقرير مسح عمل الأطفال في سورينام⁽¹¹⁾ بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية. وفي وقت لاحق، اعتمدت أول خطة عمل وطنية لعمل الأطفال في إطار مشروع منظمة العمل الدولية المتعلق بالمشاركة والمساعدة على المستوى القطري للحد من عمل الأطفال، في نيسان/أبريل 2019. وفيما يتعلق بعمل الأطفال في القطاع غير الرسمي، لا توجد عقوبات قانونية في قانون تفتيش العمل لمنع مفتشي العمل من القيام بعمليات تفتيش في القطاع غير الرسمي أو اقتراح عقوبات. وتتمتع مصلحة تفتيش العمل بسلطة تنفيذ عمليات التفتيش واقتراح الجزاءات في جميع أماكن العمل في سورينام، بغض النظر عما إذا كانت أماكن العمل هذه مسجلة أو تدفع ضرائب أو تقي بالتزاماتها في مجال الضمان الاجتماعي. وفي حالة إعاقة الوصول إلى أماكن العمل، تساعد الشرطة مصلحة تفتيش العمل على القيام بمهامها.
- 85- ووسعت صلاحيات مصلحة تفتيش العمل في عام 2017. ولا يرتبط تعقيد عمليات التفتيش في القطاع غير الرسمي بالطابع غير الرسمي لأماكن العمل أو بالثغرات القانونية، بل يرتبط بما يلي:
- (أ) إخفاء أماكن العمل غير الرسمية عن طريق عدم تسجيلها، وعدم دفع الضرائب والامتثال عن دفع أقساط الضمان الاجتماعي والتأمينات الإلزامية؛
- (ب) غياب سلطات الإنفاذ والإشراف في المناطق الريفية والداخلية. ومن الأرجح وجود قطاعات غير رسمية في المناطق الريفية والداخلية (بسبب غياب السلطات عن هذه المناطق بما في ذلك غياب مصلحة تفتيش العمل).

- 86- ويتمتع الأطفال في سورينام بالحماية من العقاب البدني على أساس القوانين والأنظمة القائمة مثل المواد من 360 إلى 364 من قانون العقوبات (سوء المعاملة) وقانون العنف العائلي.
- 87- وأنشئت خطوط ساخنة كجزء من مشروع تجريبي لكشف حالات الاعتداء الجنسي داخل المجتمعات المحلية. وأنشئت هذه الخطوط في مختلف المناطق لتسهيل الوصول إليها وتجاوز عتبة الخوف بين المواطنين.
- 88- ويجري تنفيذ برنامج توعوي في المدارس، ولا سيما في المناطق التي توجد فيها مراكز لحماية الطفل. وخلال جلسات التوعية هذه، تعرض معلومات عن عدة أشكال من العنف (بما في ذلك العقوبة البدنية) وتناقش مع الأطفال. وأنشئ خطان ساخنان في أبويرا وكوروني لحماية الطفل في تشرين الأول/أكتوبر 2015، بسبب ارتفاع عدد حالات الاعتداء على الأطفال المكتشفة في منطقة أبويرا وكوروني.
- 89- وأنشئ الخط الساخن الثالث في باراماريبو - جنوب (لاتور، ستيبولا) في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2016، بسبب جملة أمور بينها تزايد الشكاوى من البغاء بين المراهقين في المناطق التي يمثل فيها المراهقون نسبة كبيرة من السكان.
- 90- وهناك ثلاثة مراكز للإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال تقع في مقاطعات سييباليويني (أبويرا) وكوروني وباراماريبو. وأنشئ خط مساعدة الطفل رقم 123 عام 2007 لمساعدة الأطفال والشباب عندما يواجهون العنف. وخط المساعدة هذا متوفر من الساعة 8:00 إلى الساعة 16:00. وبفضل دعم اليونيسيف، بات خط مساعدة الطفل متاحاً على مدار الساعة لمساعدة للأطفال والمراهقين. وفي عام 2021، وُسع أيضاً نطاق مجموعة المستفيدين ليشمل البالغين الذين يقعون ضحايا للإيذاء؛ وغيّر اسم خط المساعدة إلى "مي ليجن"، الذي يترجم حرفياً إلى "خطي" لكنه يعني مجازاً "صديقي، سندي".
- 91- ولمعالجة العنف ضد الأطفال، أعد مكتب سياسات المرأة والطفل ونفذ برنامجاً توعوياً، بالتعاون مع اليونيسيف، لزيادة الوعي بين أطفال المدارس بمختلف أشكال العنف، ولا سيما إساءة معاملة الأطفال، والتتمر، والاعتداء الجنسي، والجرائم الإلكترونية.
- 92- وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، أطلق البرنامج في مدرسة تابور في نيوزورغوغ، وعُقد ما مجموعه 8 جلسات إعلامية حتى كانون الثاني/يناير 2020.
- 93- ولزيادة فرص حصول الأطفال ضحايا العنف على الخدمات، أنشأت وزارة العدل والشرطة مراكز الإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال في المجتمعات المحلية التي ترتفع فيها معدلات إساءة معاملة الأطفال نسبياً. وفي عام 2019، نُفذ العديد من الإجراءات لزيادة تعزيز تقديم الخدمات في المراكز المذكورة أعلاه.
- 94- ووضعت وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان خطة عمل وطنية للأطفال، للفترة 2019-2021، تهدف إلى تسهيل تنسيق ودمج تنفيذ التشريعات والسياسات والبرامج لخلق فرص النماء المثلى لجميع الأطفال في سورينام.
- 95- ومشروع التحويل النقدي المشروط هو مشروع بين دولة سورينام ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان مسؤولية إعداده وتنفيذه. والغرض من هذا المشروع هو دعم الأسر الفقيرة عن طريق مساعدتها مالياً، وقد وُضعت شروط الحصول على هذه الاستحقاقات. وتشمل هذه الشروط الالتزام بإرسال الأطفال إلى المدرسة، والتزام الأمهات بجميع الاستشارات الطبية مع طفلها. وبسبب ظروف غير متوقعة، لم يُنفذ المشروع وأعيدت الأموال إلى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

96- في ظل الإدارة السابقة، تم تغيير الاسم من مشروع التحويل النقدي المشروط إلى مشروع "برومكي فو تمارا". وسينفذ هذا المشروع أيضاً بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وأتفق على أن يأتي مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بالمبالغ المالية في المرحلة/السنة الأولى، وعلى أن تأتي سورينام، في كل عام، بجزء من هذه المبالغ إلى أن يتم تمويل المشروع بالكامل من الأموال الحكومية. وُحددت الأسر التي تستفيد من هذا المشروع وُربطت الأهلية بأغراض تتعلق بالتعليم والرعاية الصحية. وتعتز هذا المشروع أيضاً عند التنفيذ.

97- وتخطط الحكومة الحالية لإدخال شكل جديد من أشكال التحويل النقدي المشروط، لكن الخطة لا تزال في مرحلة الإعداد.

الأشخاص ذوي الإعاقة

98- تنص الفقرة 2 من المادة 8 من الدستور على تعريف التمييز. ورغم عدم وجود إشارة محددة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا الحكم من الدستور، فإن ثمة إشارة ضمنية إليهم في عبارة "وأى وضع آخر".

99- وفي سورينام، عُدت قوانين مختلفة بالإضافة إلى بعض الأنظمة والعادات والممارسات التي شكلت تمييزاً على أساس الإعاقة. ولا تنتهك قوانين الوصاية وغيرها من القواعد الحق في الأهلية القانونية. ولا تضيء قوانين الصحة العقلية الشرعية على الإيداع القسري في المؤسسات والعلاج القسري، لأن السلطات تعلم أن هذا تمييزي. ولا يوجد تعقيم للنساء والفتيات ذوات الإعاقة دون موافقتهن؛ وفي عام 2014، اعتمد البرلمان قانون مرافق الرعاية.

100- وفي سورينام، تتيح الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة فرصة التمتع الكامل بحقوقهم في مساواتهم بغيرهم وعدم التمييز ضدهم استناداً إلى التدابير المتخذة لزيادة الوعي بحقوقهم بموجب الاتفاقية.

101- وفي عام 2013، أنشئ الفريق العامل التابع للمجلس الاستشاري الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة لإعطاء شكل جديد للمجلس، لكن ذلك لم يحدث بسبب نقص الدعم.

102- وفي عام 2017، تمثل الاقتراح في إنشاء منبر وطني يكون للمجموعة المستهدفة فيه مقعد أيضاً. ومن المناقشات التي جرت في ذلك الوقت، أشار أصحاب المصلحة إلى أن وثيقة النمط الجديد من المجلس الاستشاري الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة التي وضعت في ذلك الوقت يمكن استخدامها مع التعديلات اللازمة. وبسبب جائحة كوفيد-19، لم تحدث مناقشات أخرى.

الشعوب الأصلية

103- من أجل تحسين حالة الشعوب الأصلية والقبلية وضمان حقوقها، شرعت الدولة في عملية الاعتراف القانوني الرسمي بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية والقبلية.

104- ولتوفير حلول تتعلق بمسألة حقوق الأرض، أنشئت لجانان رئاسيتان لحقوق الأرض (2016 و2017)؛ وقد صاغت اللجانان خريطة طريق دُمجت فيما بعد في خريطة طريق واحدة لعملية الاعتراف القانوني بالحقوق الجماعية لشعوب سورينام الأصلية والقبلية في الأراضي.

105- وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أنشئ فريق الإدارة ولجنة المقترحات التشريعية ولجنة الترسيم، ولجنة التوعية.

106- ويتألف فريق الإدارة وجميع اللجان من ممثلين عن الحكومة وممثلين عن الشعوب الأصلية والقبلية.

- 107- وفي الفترة من 23 إلى 25 أيلول/سبتمبر 2019، قُدم مشروع قانون الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية والقبلية إلى السلطات التقليدية لكل من الشعوب الأصلية والقبلية.
- 108- وفي وقت لاحق، عُرض مشروع قانون الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية والقبلية على البرلمان لمناقشته في عام 2019. ويتناول مشروع قانون الحقوق الجماعية، ولا سيما المنكرة التفسيرية، إشراك الشعوب الأصلية والقبلية ووضعها ودورها ومسؤولياتها، وإلى حد ما مبادئ الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة.
- 109- وفي الآونة الأخيرة، سُحب مشروع القانون لكي تستعرضه لجنة رئاسية أنشأتها الحكومة الحالية. وفي الوقت نفسه، وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون المعدل وهو الآن في مجلس الدولة قبل تقديمه إلى البرلمان.
- 110- ولم يُبلغ ممثلو السكان الأصليين والقبليين الذين شاركوا في جميع مراحل هذا المسار بسحب مشروع القانون.
- 111- وقد أنشأت الشعوب الأصلية والقبلية منابر رسمية لتعزيز حقوقها وحمايتها. ومن بين هذه المنابر رابطة رؤساء قرى السكان الأصليين في سورينام. وفي عام 2019، أسست قبائل مارون الست تعاونية كامبوس، وهي تعاونية الشعوب القبلية في سورينام.
- 112- ولا يوجد تنظيم مشترك رسمي للشعوب الأصلية والقبلية، غير أن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان أساسية في حوارها وتعاونها المتكررين.
- 113- ونُفذت أجزاء من أحكام جماعة مويوانا وساراماكا لوس. وتعكف الدولة على تنفيذ الشروط الأخرى على المدى الطويل، حيث إن التشريع والسياسات ضروريان، أي أن مشروع القانون المتعلق بالحقوق الجماعية للسكان الأصليين والقبليين قُدم إلى البرلمان.
- 114- ووفقاً لدستور سورينام ومرسوم التعديين (S.B. 1986 no. 28 بصيغته المعدلة بموجب S.B. 1997 no. 44)، تعود ملكية جميع الأراضي ومواردها الطبيعية إلى جمهورية سورينام.
- 115- وفيما يتعلق بضمان التشاور الفعال والهادف مع الشعوب الأصلية والقبلية في صنع القرار في جميع المجالات التي لها تأثير على حقوقها، اعتمدت جمهورية سورينام وتعتمد اعتماد بعض التشريعات لضمان حقوق الشعوب الأصلية والقبلية مثل:
- (أ) القانون الإطار للبيئة (S.B. 2020 no. 97)، وهو يشمل جميع جوانب قانون مصالح الشعوب الأصلية والقبلية ودورها. ويضمن إدراج مبادئ الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة مشاركة الشعوب الأصلية والقبلية؛
- (ب) مشروع قانون الإدارة المستدامة للطبيعة (2018). ويتناول مشروع القانون هذا إشراك الشعوب الأصلية والقبلية في جملة أمور بينها إنشاء مناطق محمية معينة؛
- (ج) مرسوم التعديين (S.B. 1986 no. 28 بصيغته المعدلة بموجب S.B. 1997 no. 44). ووفقاً للفقرة الفرعية 1-ب من المادة 25، يجب أن تتضمن طلبات الحصول على تراخيص الاستكشاف قائمة بجميع القرى القبلية الواقعة في حيز الامتياز المطلوب أو بالقرب منه. وتمنح حكومة سورينام تصاريح التعديين بموجب مرسوم التعديين. وتُعطى تصاريح التعديين في المناطق الداخلية التي لا توجد فيها قرى. وعلاوة على ذلك، لا يمكن القيام بالتعديين داخل منطقة تختارها الحكومة كمناطق اقتصادية. وتصنف المنطقة الاقتصادية على أنها منطقة هامة للقرويين لأنهم ينفذون فيها أنشطة مختلفة لكسب رزقهم مثل الحراثة والتعديين على نطاق صغير وصيد الأسماك والصيد. وعندما تُقدم طلبات للحصول على حقوق التعديين، تلتزم وزارة الموارد الطبيعية المشورة من مفوض المقاطعة. وتعمل الوزارة على أساس هذه المشورة.

116- وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، عدلت الجمعية الوطنية "مرسوم أساسيات سياسة الأراضي" (1982). ويات العنوان الجديد هو "قانون حماية المناطق السكنية والموئل". ويهدف هذا التعديل التشريعي إلى منع إصدار الامتيازات في دائرة قطرها 10 كيلومترات حول كل قرية. ولم ينشر القانون المعدل قط، وبالتالي لم يصبح مشروع القانون قانوناً.

إقامة العدل والمحاكمة العادلة

117- تقدم الحكومة المساعدة القانونية والمعونة لقضائية مجاناً للأشخاص الذين يعانون من ضعف القدرة المالية بغض النظر عن نوع جنسهم، وذلك من خلال مكتب المساعدة القانونية التابع لوزارة العدل والشرطة، وفقاً للمادة 14 من قانون الإجراءات الجنائية التي تتناول إمكانية الاستعانة بمحام.

118- والقضاء مكلف بحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، مما يتطلب استقلاله وحياده، مع وجود ضمانات كافية.

119- ووفقاً لقانون سورينام، يجب أن يتألف الجهاز القضائي من أربعين قاضياً على الأقل.

120- وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، أدى رئيس محكمة العدل بالنيابة، بعد أن قضى 6 سنوات في تلك الصفة، اليمين الدستورية كرئيس لمحكمة العدل أمام رئيس جمهورية سورينام. وفي اليوم نفسه، أدى القضاة والقضاة المناوبون اليمين ليصل مجموع القضاة إلى 29 قاضياً يبتون بجميع القضايا المدنية والجنائية في المحاكم.

121- ورغم العجز العددي، تُبذل قصارى الجهود من أجل إعمال حق المواطنين في محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية معقولة، وهو ما يكفله الدستور وقانون الإجراءات الجنائية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه الدولة الطرف.

122- ولضمان إقامة العدل على نحو سريع وسليم، تُبذل جهود متواصلة لزيادة إنتاجية وكفاءة النظام القضائي، مثل الاستثمارات الكبيرة في تدريب القضاة وموظفي الدعم المؤهلين، على سبيل المثال لا الحصر في الوقت الحاضر:

(أ) 8 الخبراء القانونيون الذين يعملون ككتبة في المحكمة المدنية، ويساعدون القضاة في البحث في السوابق القضائية وإعداد المشاريع، وبالتالي زيادة الناتج من القرارات القانونية.

(ب) واختير 10 حقوقيين للخضوع لتدريب مدته 15 شهراً كي يصبحوا كتبة في المحكمة الجنائية. وسيبدأ التدريب في النصف الثاني من عام 2021.

123- واعتمدت محكمة العدل مدونة قواعد السلوك للقضاة في حزيران/يونيه 2015. ومدونة قواعد السلوك هذه مستوحاة من مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي، وهي مدونة سلوك معترف بها عالمياً فيما يتعلق بالسلوك القضائي.

124- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، نُفذ إجراء لتقديم الشكاوى يتضمن تفاصيل تقديم ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالسلوك القضائي الذي لا يلتزم بالقانون المذكور أعلاه. وقد أتاحت مدونة قواعد السلوك وإجراء تقديم الشكاوى للجمهور من خلال الموقع الشبكي للمحكمة.

125- ومن المبادئ الأساسية أن المحاكمات علنية، وأن الجمهور لديه نظرة ثابتة في القرارات والأحكام القضائية. وفي نيسان/أبريل 2019، أطلقت السلطة القضائية موقعها الإلكتروني الخاص بـ www.rechtspraak.sr، الذي يقدم معلومات عن مختلف الإجراءات القانونية وعن الخدمات التي

يقدمها السجل. ويحتوي الموقع أيضاً قاعدة بيانات تنشر فيها الأحكام القضائية. ولا يؤدي نشر القرارات القانونية إلى زيادة شرعية وشفافية القضاء فحسب، بل يسهم أيضاً في التتقيف والبحث القانونيين. وحتى شباط/فبراير 2021، نُشر أكثر من 800 قرار قضائي.

126- وطرحَت جائحة كوفيد-19 عدداً من التحديات على القضاء، أحدها القيود المفروضة على عدد الأشخاص الذين يمكن قبولهم في إجراءات المحاكمة العلنية. وبغية الحفاظ على ضمانات الشفافية القضائية، أنشئت مرافق تتيح للصحافة متابعة إجراءات المحاكمة في القضايا الجنائية البارزة في الوقت الحقيقي من غرفة صحافة مجهزة خصيصاً في مبنى المحكمة. ويعمل الجهاز القضائي أيضاً على إتاحة عدد من القضاة القليلين أصلاً لتقديم تفسير قانوني للأحكام الصادرة في قضايا بارزة في المحاكم.

الحق في مستوى معيشي لائق - عام

127- من أجل مواصلة تعزيز السياسات المجتمعية الإيجابية لصالح القطاعات الضعيفة، نُفذت خطط وطنية مختلفة للتنمية والإنعاش، وهي:

(أ) خطة الاستقرار والإنعاش 2016-2018؛

(ب) خطة التنمية 2017-2021؛

(ج) خطة مواجهة الأزمة والتعافي للفترة 2020-2022.

128- وضمن هذه الأطر الإنمائية، وُضعت عدة خطط وسياسات وطنية يركز عدد منها على المرأة والطفل والشباب، مثل:

(أ) الخطة الوطنية لمنع الانتحار (2015-2020)؛

(ب) خطة العمل الوطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (2015-2020)؛

(ج) الخطة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (2014-2020)؛

(د) السياسة الوطنية المعنونة "الصحة في جميع السياسات" (2017)؛

(هـ) السياسة الوطنية من أجل اتباع نهج هيكلية في مكافحة العنف العائلي (2014-2017)؛

(و) خطة العمل الوطنية لمنع عمل الأطفال والحد منه (2019-2023)؛

(ز) خطة العمل الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، خطة عمل المسائل الجنسانية (2019-2020)؛

(ح) وثيقة سياسة الرؤية الجنسانية (2021-2035)؛

(ط) خطة السياسة الوطنية للمجلس الوطني لمكافحة المخدرات (2019-2023)؛

(ي) الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة والرفاهية (2019-2028)؛

(ك) خطة العمل الوطنية للأطفال (2019-2021).

الفقر

129- للقضاء على الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية، أنشئ نظام وطني للضمان الاجتماعي من خلال اعتماد وتنفيذ ثلاثة (3) قوانين اجتماعية هي قانون الحد الأدنى لأجر الساعة (S.B. 2014 no. 112)، وقانون استحقاقات التقاعد العامة (S.B. 2014 no. 113) وقانون التأمين الصحي الأساسي الوطني (S.B. 2014 no. 114). والمستفيدون الرئيسيون من هذه القوانين هم النساء، نظراً لفرط تمثيلهن في الفئات المنخفضة الدخل ولتزايد عدد معيلات الأسر المعيشية.

130- وتشمل خدمات الحماية الاجتماعية الأساسية ما يلي:

- (أ) التأمين الصحي الأساسي المجاني (منذ آب/أغسطس 2014، أي بعد الموافقة على قانون التأمين الصحي الوطني، باتت الفئات الضعيفة تستطيع الحصول على تأمين صحي أساسي مجاني)؛
- (ب) بدل الشيخوخة. يُمنح هذا البديل لجميع السوريين الذين بلغوا الستين والذين يتقدمون بطلب للحصول عليه، ولا تفرض أي قيود على المواطنين في الحصول عليه. وتدير الحكومة، ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان، صرف هذا البديل أيضاً. وقد رُفِعَ مبلغ هذا الاستحقاق من 275 دولار سورينامي في عام 2008 إلى 350 دولار سورينامي في عام 2010؛ وإلى 425 دولار سورينامي عام 2011؛ وإلى 525 دولار سورينامي شهرياً في عام 2012؛ أي بزيادة نسبتها 90,9 في المائة بين عامي 2007 و2012. وفي عام 2018، وصل عدد المؤهلين للحصول على هذا الاستحقاق إلى 60 578 شخصاً تبلغ نسبة النساء بينهم 55 في المائة تقريباً. وتبين مقارنة بين عامي 2014 و2018 أن النسبة الإجمالية للمستفيدات ظلت مستقرة بين 54 في المائة و55 في المائة على التوالي؛
- (ج) بدل إعالة الطفل. ويحق للأسر التي لا تحصل على بدل إعالة الطفل من مكان العمل أو من رب العمل الحصول على هذا البديل. وفي عام 2011، رفع المبلغ من 3 إلى 30 دولار سورينامي لكل طفل شهرياً (ولـ 4 أطفال كحد أقصى) (أي بزيادة نسبتها 900 في المائة). وفي حزيران/يونيه 2015، رُفِعَ البديل من 30 إلى 50 دولار سورينامي. ولا تزال النساء تشكل أكبر مجموعة من الفئات المسجلة التي حصلت على هذا البديل. ففي عام 2013، بلغ عدد النساء المسجلات ممن يحق لهن الحصول على هذا البديل 34 713 امرأة (91 في المائة) مقارنة بـ 183 3 رجالاً (9 في المائة). وفي عام 2018، بلغ عدد النساء المسجلات 40 440 امرأة. وكان أكبر عدد من منح إعانة الأطفال (16 621 شخصاً) من مقاطعة باراماريبو، 93 في المائة منهم من الإناث (15 495 امرأة)، تليها مقاطعة وانكا ومقاطعة سيبالوييني؛
- (د) المساعدة المالية للفقراء التي تقدم للفقراء من الأفراد والأسر المعيشية الذين يعيشون على حد الكفاف، وهي تستند إلى عنصرين هما المساعدة المالية للعزاب وللأسر المعيشية التي يعيها شخص واحد، والمساعدة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة.

131- وأعلن الرئيس مؤخراً أن مبلغ جميع خدمات الحماية الاجتماعية الأساسية المذكورة أعلاه سيزداد بحلول 1 تموز/يوليه 2021.

132- وطلبت وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان من الحكومة زيادة المساعدة المقدمة للأشخاص غير المتزوجين من 33 إلى 108 دولار سورينامي (أي بنسبة 227 في المائة) وللأسر المعيشية من 40,50 إلى 115,50 دولار سورينامي، بزيادة قدرها 185 في المائة.

الصحة

133- في سورينام، أظهرت دراسة تسجيل 62 حالة وفاة ناجمة عن مضاعفات الحمل أو الولادة و881 48 حالة ولادة حية (أي أن نسبة وفيات الأمومة تبلغ 127 مقابل 100 000 ولادة حية) بين عامي 2015 و2019. ومن بين النساء اللاتي توفين، كانت 14 من كل 62 امرأة (23 في المائة) في حالة سيئة عند دخول المرفق الصحي، بينما توفيت 11 امرأة من كل 62 (18 في المائة) في المنزل أو أثناء النقل. وبيّن تحقيقٌ سرّي في وفيات الأمهات انخفاض نسبتها على مر السنين من 226 إلى 130، ثم إلى 127، فيما بلغت معدلات النقص في الإبلاغ 62 في المائة و26 في المائة و24 في المائة على التوالي، وفقاً لنتائج تحقيق سرّي حول وفيات الأمهات. *الأشكال الأولى والثاني والثالث (انظر المرفق 3)*. ومن بين النساء المتوفيات، كانت 36 امرأة (56 في المائة) و37 (57 في المائة) و40 (63 في المائة) من أصل أفريقي

في الإحصائيات الثلاث؛ وتوفيت 46 (72 في المائة)، و45 (69 في المائة)، و47 (76 في المائة) بعد الولادة؛ وتوفيت 47 (73 في المائة) و55 (84 في المائة) و48 (77 في المائة) في المستشفى، على التوالي، بحسب نتائج تحقيقات سرية عن وفيات الأمهات. وتبين في تحقيق سري أن عدد الأمهات المتوفيات غير المؤمن عليهن أكبر من غيرهن (15 من 59 [25 في المائة]) مقارنة بنتائج تحقيق سري في وفيات الأمهات الشكل الثاني (0 في المائة) والشكل الأول (6 من 64 [9 في المائة]). وتسبب النزف التوليدي بوفيات أقل في كثير من الأحيان على مر السنين (19 من 64 [30 في المائة]، مقابل 13 من 65 [20 في المائة]، و7 من 62 [11 في المائة])، في حين أن العدد الأكبر من الوفيات حدث لأسباب توليدية أخرى في كثير من الأحيان، بحسب نتائج تحقيق سري في وفيات الأمهات (كالانتحار، على سبيل المثال [0؛ 1 من 65 (2 في المائة)؛ 5 من 62 (8 في المائة)] ووفيات غير محددة (1 من 64 [2 في المائة]؛ 3 من 65 [5 في المائة]؛ و11 من 62 [18 في المائة] بحسب نتائج تحقيق سري في وفيات الأمهات. وكان من الممكن منع وفيات الأمهات فيما يقرب من نصف الحالات في إطار تحقيق سري في وفيات الأمهات جاءت نتائج إحدى إحصائياته (28 من 65) ونتائج إحصائية أخرى (29 من 62). وحدث تأخير في جودة الرعاية في ثلثي الحالات على الأقل (41 حالة من 62 حالة [65 في المائة]، و47 حالة من 59 حالة [80 في المائة]، و47 حالة من بين 61 حالة [77 في المائة]) على مر السنين.

134- وانخفض معدل وفيات الأمهات في سورينام على مدى العقود الثلاثة الماضية، ومع ذلك فإن الاتجاه أبداً من أن يحقق هدف التنمية المستدامة 3-1. ويمكن الحد من وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها عن طريق ضمان رعاية عالية الجودة في مرافق التوليد ومرافق ما بعد الولادة، وحصول الجميع على الرعاية، ولا سيما للنساء الضعيفات (النساء من أصل أفريقي والطبقة الاجتماعية - الاقتصادية الدنيا)، وعن طريق معالجة الأسباب الكامنة المحددة لوفيات الأمهات. وبلغت نسبة وفيات الأمهات لكل 100 000 51,10 في عام 2017 و61,17 في عام 2018.

135- وبالنسبة للفترة 2017-2019، يشير معدل المواليد الخام إلى أنه لكل 1 000 من عدد السكان المتوسط هناك ما يقرب من 17 ولادة حية. وهناك فرق ضئيل عند مقارنة معدلات المواليد الخام السنوية: 2019 (16,93) و2018 (16,59) و2017 (16,78). وبلغ معدل المواليد الخام في عام 2019 16,93. وهذا يعني أن هناك ما يقرب من 17 ولادة حية لكل 1 000 من عدد السكان المتوسط.

136- وتبلغ نسبة نوع الجنس عند الولادة بين 2017 و2019 105,0 و105,0 و106,7 على التوالي. ووفقاً للبحوث التجريبية، فإن نسبة نوع الجنس عند الولادة تكون عادة بين 102 و107.

137- وكان متوسط عمر النساء عند إنجابهن الطفل الأول في عام 2019 هو 27,55 عاماً. وبلغ معدل الخصوبة الكلي 2,23 عام 2019. وهذا يعني أن كان هناك حوالي طفلين يولدان لكل امرأة في الفئة العمرية للإنجاب، أي للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و44 عاماً. وبلغ معدل الإخصاب الإجمالي حوالي 75,87 في عام 2019، مما يعني أن 76 طفلاً ولدوا لكل 1 000 امرأة في سن الإنجاب، أي ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و44 عاماً.

138- ويتواصل حالياً تنفيذ الخطة الوطنية للصحة العقلية، وسيجري تقييمها أيضاً. المجالات ذات الأولوية:

- (أ) اعتماد اللامركزية في مجال الرعاية النفسية؛
- (ب) إدماج الرعاية الصحية النفسية في الرعاية الصحية الأولية؛
- (ج) تعزيز نظام معلومات الصحة النفسية.

- 139- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لمنع الانتحار والتدخل بشأنه للفترة 2016-2020. (انظر المرفق 4).
- 140- المجالات الخمسة ذات الأولوية التي ستركز عليها الخطة في السنوات الخمس المقبلة هي:
- (أ) زيادة فرص حصول الأشخاص الذين يميلون إلى الانتحار والناجين منه على الرعاية في مجال الصحة العقلية؛
- (ب) تقييد الوصول إلى الوسائل والعوامل التي يحتمل أن تكون قاتلة والتي تزيد من خطر الانتحار؛
- (ج) تحسين النظرة المتعلقة بالسلوك الانتحاري والموقف تجاهه؛
- (د) زيادة التمكين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للفئات الضعيفة؛
- (هـ) تعزيز (تنسيق) البحوث.
- 141- وفيما يتعلق بهذه المجالات ذات الأولوية، تم صوغ النتائج والأنشطة العامة. وسُحُصَّر بالتفصيل لتنفيذها، وذلك بالتعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة.
- 142- ومن بين الأنشطة المدرجة في الخطة الوطنية للشباب ما يلي:
- (أ) إدماج الوقاية من الانتحار في المناهج الدراسية ومناهج التدريب لجميع موظفي الرعاية الصحية والأخصائيين الاجتماعيين؛
- (ب) إدماج الوقاية من الانتحار وبرامجها في المناهج الدراسية لتدريب العاملين الصحيين والمعلمين؛
- (ج) اختيار برامج فعالة أثبتت جدواها علمياً لتعليم الأطفال والمراهقين استراتيجيات التكيف وفحص قابلية تطبيق هذه البرامج في سورينام؛
- (د) اعتماد التعليم والتدريب بجميع لغات البلد للتلاميذ والمعلمين والمنظمات المجتمعية.

التعليم

- 143- لا تزال حكومة سورينام ملتزمة باستمرار بتحسين فرص حصول جميع الأطفال على التعليم، بما في ذلك في المناطق الريفية. وفي هذا السياق، اتخذت التدابير التالية:
- (أ) تنفيذ التغييرات الهيكلية في قطاع التعليم:
- '1' أتبعت المرحلة الأولى من برنامج تحسين التعليم الأساسي للفترة 2012-2016 بمرحلة ثانية في الفترة 2016-2021، بإجمالي استثمارات بلغ 40 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.
- '2' وستستمر الخطة الحالية للمرحلة الثانية من البرنامج في تنفيذ الاستراتيجيات والإجراءات التي تستجيب للثغرات في النظام التعليمي.
- (ب) بناء المدارس ومساكن المعلمين في المناطق الداخلية:
- خلال الفترة الأولى من المرحلة الثانية من برنامج تحسين التعليم الأساسي، تم بنجاح بناء مدرستين جديدتين، وتجديد 12 مدرسة (بناء 21 فصلاً دراسياً جديداً وتجديد 20 فصلاً دراسياً) و20 منزلاً جديداً للمعلمين في المناطق الداخلية.

144- بالإضافة إلى ذلك، نفذت وزارة التعليم والعلوم والثقافة الأنشطة التالية:

(أ) زيادة تحسين مرافق الوزارة، ومن بينها:

- '1' تجديد وتوسيع الفصول الدراسية ومساكن المعلمين في المناطق الداخلية. وفي هذا الصدد، يتوقع إعادة بناء و/أو توسيع 7 مدارس.
- '2' بناء مركز سورينام للتعليم المستمر لتدريب المعلمين ومديري المدارس. ومن المتوقع تدريب 6 850 معلماً على استخدام المناهج الدراسية الجديدة.

(ب) تحسين النتائج المدرسية في المناطق الداخلية. ومن المخطط من خلال المرحلة الثانية من البرنامج زيادة النسبة المئوية للطلاب في مقاطعة سيباليوني الذين يكملون التعليم الابتدائي في الوقت المحدد (إلى الصف الثامن) من 8 إلى 25 في المائة، وفي مقاطعة بروكوبوندو من 16 إلى 30 في المائة. تحسين القدرة الإدارية في وزارة التعليم والعلوم والثقافة (1,54 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) (انظر المرفق 5).

145- وقد أعاق تفشي فيروس كوفيد-19 التعليم في جميع أنحاء البلد، لكن أثره كان أكبر في قرى السكان الأصليين والقبليين على وجه الخصوص. ولا يستطيع أطفال السكان الأصليين والقبليين الاستفادة بشكل ملائم من التعلم عن بعد الذي يقدمه المعلمون الذين يستخدمون منصات الإنترنت، بسبب الفقر (عدم التمكن من اقتناء هاتف نكي أو حاسوب) أو محدودية توفر الكهرباء وعدم استقرار خدمات الإنترنت في قرَاهم.

146- وتلتزم سورينام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، اللتين تضعان التعليم للجميع من ضمن الأهداف (الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة).

147- ولدى سورينام نظام تعليمي واسع النطاق يتضمن إلزامية التعليم ومجانيته حتى سن الثانية عشرة. ويبلغ معدل محو أمية الكبار حوالي 89,6 في المائة. وكقاعدة عامة، يتم التعليم إجمالاً باللغة الهولندية. ويستند النظام التعليمي إلى نظام التعليم الهولندي، وهو يسمح لمختلف الطوائف الدينية (مثل الروم الكاثوليك والمورافيون والهندوس والإسلام) بفتح مدارس لها إلى جانب المدارس العامة وذلك حتى مرحلة التعليم الثانوي. ويشمل التعليم العالي معاهد التدريب والمدارس التقنية وجامعة أنطون دي كوم في سورينام، الواقعة في العاصمة باراماريبو، مع كليات الطب والقانون والعلوم الاجتماعية والتكنولوجية وما إلى ذلك.

148- وستعمل وزارة التعليم في جمهورية هولندا على وضع مسار عمل، لا سيما في الصفوف الدنيا، حيث ستستخدم اللغة الهولندية كلغة ثانية في المدرسة.

149- وفيما يتعلق برفع سن التعليم الإلزامي، سحب مشروع القانون الذي وُضع وقُدّم إلى البرلمان لإعادة النظر فيه فيما يتعلق بتعديل النظام التعليمي. وسيعدل مشروع القانون لعدم تضمينه بعض المرافق وعدم تضمينه مسائل موضوعية تتعلق بتجديد النظام التعليمي.

150- وفيما يتعلق بمشروع القانون، يبدأ التعليم الإلزامي في السنة التي يبلغ فيها الطفل الرابعة من العمر وينتهي في السنة التي يبلغ فيها السادسة عشرة (16 عاماً).

النمو الاقتصادي، العمالة، العمل اللائق

151- تشكل مشاركة الشباب وانخراطهم (الفترة 2016-2021) في عمليات صنع القرار التي تؤثر على الشباب في كل من جدول الأعمال الوطني والعالمي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، أولوية رئيسية لجمهورية سورينام.

152- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، نظمت الحكومة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المحلي حواراً رفيع المستوى بين الأجيال في إطار الاحتفال بالذكرى 75 لإنشاء الأمم المتحدة، ضم صانعي السياسات الرئيسيين (الوزراء) وممثلين عن البرلمان ورؤساء مكاتب منظمات الأمم المتحدة والقطاع الخاص وقادة الشباب من سورينام لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بالشباب حول موضوع: "تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أعقاب كوفيد-19".

153- ووضعت جمهورية سورينام سياسة واضحة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تمخضت عن النتائج التالية:

النتيجة 1: حفز ريادة الأعمال وتعزيز قدرات رواد الأعمال عن طريق مرافق التدريب والرصد وحاضنة الأعمال التجارية؛

النتيجة 2: حفز طرائق التمويل الخاصة مثل صندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (صندوق ناشئ)، وإنشاء مشاريع جديدة وتعزيز قدراتها الإنتاجية؛

النتيجة 3: تحديث القوانين واللوائح الاقتصادية وتسهيل مناخ ريادة الأعمال والاستثمار والتجارة.

حقوق الإنسان والنفايات السامة

154- في عام 2020، اعتمد البرلمان قانون الإطار البيئي. وفي سياق التنمية المستدامة لسورينام، يشكل قانون الإطار البيئي هذا الأساس لخطة استراتيجية بيئية وطنية تمس الحاجة إليها، وهي خطة تخلق توازناً بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة من أجل الاستجابة لتطلعات شعب سورينام.

Notes

¹ https://www.dna.sr/media/176501/SB_2016_no._151_Wet_Vrijheid_Vakvereniging.pdf

² <https://www.dna.sr/wetgeving/surinaamse-wetten/wetten-na-2005/wet-collectieve-arbeidsovereenkomst/>

³ <https://www.dna.sr/wetgeving/surinaamse-wetten/wetten-na-2005/wet-ter-beschikking-stellen-arbeidskrachten-door-intermediairs/>

⁴ <https://www.dna.sr/wetgeving/surinaamse-wetten/wetten-na-2005/arbeidsbemiddelingswet-2017/>

⁵ http://www.dna.sr/media/259817/SB_2019__64.pdf

⁶ https://www.dna.sr/media/263490/Wet_Werktijdenregeling_2019.pdf

⁷ https://www.dna.sr/media/263434/Wet_Gelijke_Behandeling_Arbeid_ID_50211_.pdf

⁸ <https://www.dna.sr/wetgeving/ontwerp-wetten-bij-dna/in-behandeling/ontwerp-wet-wet-geweld-en-seksuele-intimidatie-arbeid/>

⁹ Article 292 and 298 of the Penal Code

¹⁰ <https://www.dna.sr/wetgeving/surinaamse-wetten/wetten-na-2005/wet-arbeid-kinderen-en-jeugdige-personen/>

¹¹ https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---ipecc/documents/publication/wcms_663337.pdf